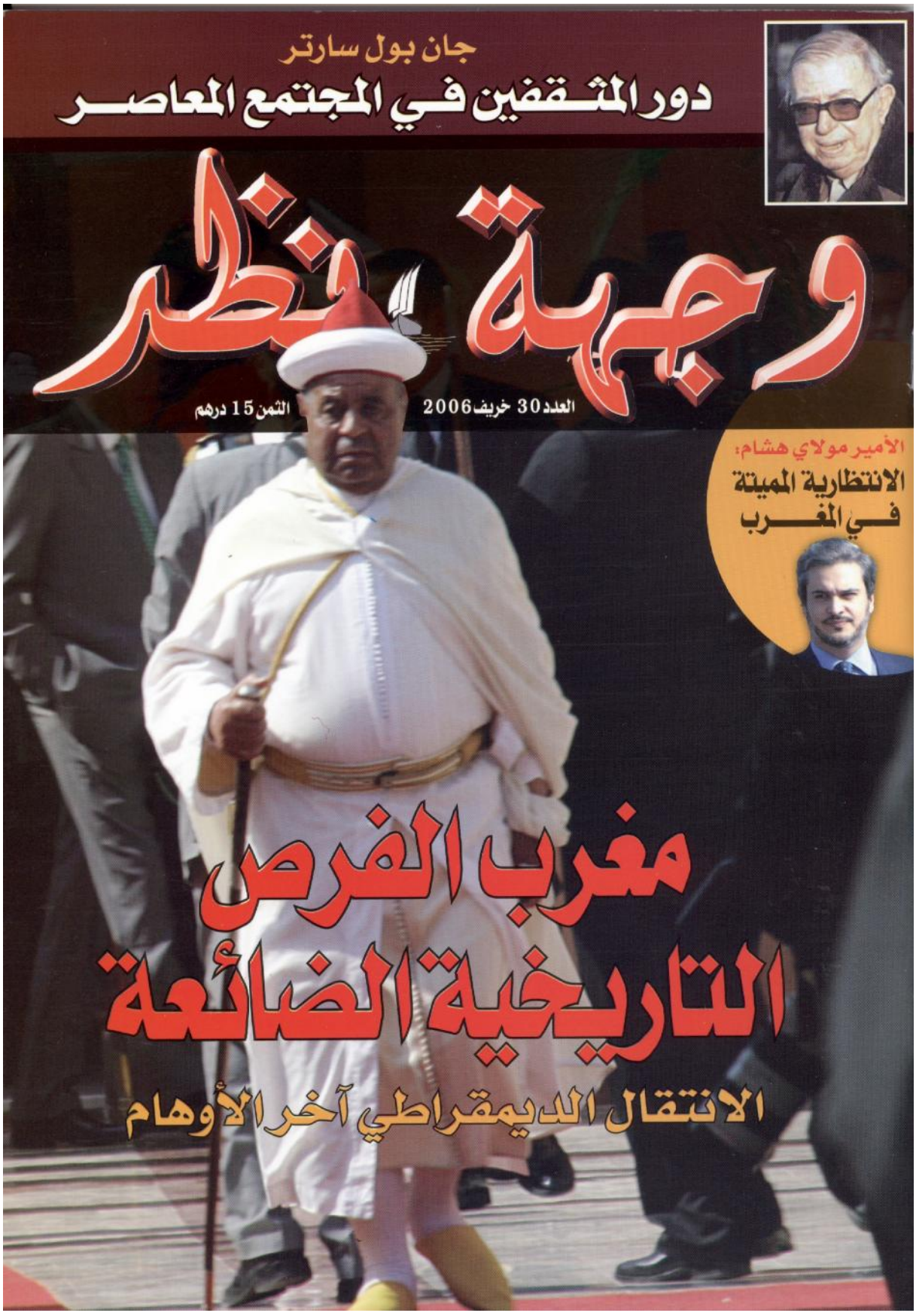
جان بول سارتر
دور المثقفين في المجتمع المعاصر
وجهة نظر
العدد 30 خريف 2006
الثمن 15 درهم
الأمير مولاي هشام:
الانتظارية المميتة في المغرب
مغرب الفرص التاريخية الضائعة
الانتقال الديمقراطي آخر الأوهام

من بين الأصوات التي طبعت الحياة السياسية الوطنية بطابع متميز خلال العقد الأول من حكم الملك محمد السادس للمغرب، صوت الأمير مولاي هشام، فبحكم تكوينه السياسي وبحكم قربه من الملكية المغربية، رأى في الوضع الذي أضحت عليه هذه الأخيرة في مطلع القرن الواحد والعشرين وضعا استثنائيا، متسما بأزمة تقتضي من بين ما تقتضيه أن تباشر الملكية إصلاح ذاتها، وأن توفر الظروف والمستلزمات لنهج سياسة الحقيقة بعيدا عن الإنتظارية التي قد تكون في حالة المغرب ... مميتة

الإنتظارية المميتة في المغرب

مولاي هشام العلوي

تستوجب الوضعية التي تعيشها بلادنا، المغرب، اليوم نقاشا مفتوحا، بعد أن اجتمعت عوامل عدة – فرص ضائعة، شلل سياسي، احباط عام – لدرجة أنه أصبح من الممكن الحديث عن وجود أزمة تتطلب تعبئة فاعلة وعاجلة من جميع الفاعلين المعنيين من أجل تفادي استفحال الظروف، وضعية أجدني عاجزا عن الصمت حيالها.

إن المغرب، كما هو معروف يجتاز مرحلة انتقالية، وهي مرحلة صعبة بالنسبة لجميع البلدان، و الجميع يعلم، أو ينبغي أن يعلم، أن نظام الحكم القديم قد ولى و لا يمكن الحفاظ عليه أو إعادته ثانية، و منذ عدة سنوات و شعبنا – خاصة الشباب منه – ينتظر الإصلاحات التي يحتاجها مستقبل بلادنا، لكن، وهذه هي الحقيقة، نجد أن هذا الانتقال تعطل في الوقت الذي ما زال فيه النظام القديم يمارس تأثيره و يخالط المؤسسات المضعفة و العقول المحبطة في مزيج خطير لا سابق له.

في الحقيقة، لم تنجز جديا أي مؤسسة من مؤسساتنا التقليدية لا البرلمان ولا الأحزاب السياسية ولا حتى الملكية، العمل الضروري من أجل إعادة تشكيل البنيات السياسية التي يستحقها شعبنا، إذ يبدو أنه تم تهيئ كل شئ على أساس أن تستمر استراتيجية الانتظارية التي تميز السياسة المغربية منذ سنوات، في غياب أي حلول للمشاكل التي ما فتئت تتراكم. تلك الاستراتيجية التي تنبني على انتظار وقوع حدث استثنائي، لا معالم له، كفيل بأن يخرج البلاد من عنق الزجاجة، هكذا تولد حالة الانتظار و برمجة الفشل.

لقد عشنا أفعالا منحرفة، لا يحكمها أي توجيه واضح، كما عاينا فقدان مساندة الشعب للمؤسسات القديمة على امتداد مسلسل من الأحداث لا يمكنه إلا أن يفسح المجال لجميع أشكال التطرف، والعجز على مستوى بسط السلطة الذي ترتب عن هذا الوضع والذي لاحظه البعض، سيتم استدراكه بطريقة أو بأخرى، وقد يكون على حساب نهاية العلاقات السليمة الموجودة بين المدني والعسكري، تلك العلاقات التي تحتاجها الديمقراطية والتي استفادت منها بلادنا، دون باقي أشقائنا العرب، على امتداد 25 سنة.

أي أن الشلل لا يستقر على حال، بل انه لا بد أن يتحرك في اتجاه آخر، وليس حتميا أن يكون هذا الاتجاه هو الاتجاه الصحيح. يجب علينا أن نختار اليوم وجهتنا بأنفسنا، وان لم نشأ فستفرض علينا فرضا. يمكننا أن نفهم أن المسؤولين السياسيين يترددون في قلب ما يعتبرونه توازنا قائما حفاظا على سلامة الأهداف التي تبقى نتائجها غير مؤكدة، الشيء الذي يفضي إلى وضع غير ملائم ودائم يكشف عن تآكل البنيات السياسية القديمة ويساهم في نفور عدد متزايد من المواطنين الذين لا يجدون في هذا الوضع مكانا لهم ولا الأمل في المستقبل. إن شعور العجز المتنامي هذا الذي يتجسد في الانطواء على الذات والغضب المنفلت يحمل تهديدا خطيرا ينبئ بحدوث الانتفاضات الأكثر تطرفا.

لا يمكن لأي توازن أن يفلت من السقوط إذا كان يستند إلى أسس سياسية منهارة، وكل مؤسسة أو فاعل سياسي لم يدرك هذا الأمر ولم يعرف كيف يتصرف بذكاء وبالسرعة اللازمة فهو بذلك يركب خطر تأجيج الغضب الشعبي المتنامي، وبالتالي سيولد حالة التهميش السياسي، وينبغي على أولئك الذين، ربما بحسن نية، ينوون التستر على مسلسل الإصلاح والدمقرطة أو تعطيله أو حتى إيقافه أن يقتدوا بالمثال الجزائري، لأن عملا كهذا لن يؤدي إلى تحقيق الأمن، بل إلى مزيد من السخط.

لقد بات الجميع يعرف المشاكل العويصة التي نواجهها، من رجل الشارع إلى أعلى الدوائر الرسمية. ولن أذكر هنا إلا بعضها: الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يطال شرائح واسعة من شبابنا العاطل سواء في المدن أو في القرى، مأساة الهجرة والنزوح الكبير للساكنة الفقيرة، ضياع عدد كبير، والذي ما فتئ يزداد، من أدمغتنا وكفاءاتنا الموهوبة التي راحت تبحث عن مستقبلها في الخارج، استفحال الأمية الشاملة، الأعداد المتزايدة للعاطلين حاملي الشهادات، انحلال الشبكات السياسية والاجتماعية القديمة، ضرورة إدماج النساء أكثر فأكثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وأخيرا، جلب الاستثمارات والعمل على الحفاظ عليها في البلاد.

ولا يمكن مواجهة هذه التحديات في الكواليس الرسمية أو عن طريق غض الطرف عن المشاكل الأكثر استفحالا، بل إنها تتطلب شكلا سياسيا جديدا، سياسة الحقيقة – سياسة مفتوحة، صريحة وشفافة – قادرة على استمالة السكان إلى المشاركة الفاعلة في المجتمع ومنحهم الأمل في مستقبل أحسن لهم ولبلدهم.

لقد كشف البعض، مؤخرا، عن الكثير من القلق حيال الانتخابات المقرر إجراؤها العام المقبل. فهل سيتسبب انحلال الأحزاب السياسية وتزايد عددها في خلق جو من الازدحام مثقل باحتمالات نشوء أحداث العنف؟ وهل ستتكرر عمليات تزوير الأصوات، وتدخلات الإدارة لتلغيم مصداقية المسلسل الانتخابي؟ وهل تتوفر الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشرعية كما يرتضيها جميع الناخبين؟ ثم هل ستسيطر القوى غير الديمقراطية على المسلسل الانتخابي؟ .. إن الوقت لا يرحم، لذلك وجب استغلال الوقت المتبقي لمناقشة هذه الأسئلة. والحقيقة أنه من المفروض أن يكون الجدال حول هذه القضايا قد بدأ منذ مدة، لكن الوقت قد حان الآن لمواجهتها.

إن فترات الانتقال تشهد دائما إعادة تشكيل المنظمات السياسية وانحلال الأحزاب التقليدية وظهور أحزاب وحركات جديدة. انه مسلسل صعب ومحير، لكنه ضروري. ومهمتنا تتمثل في خلق الظروف الملائمة لخوض النقاشات المجدية والكفيلة بتوفير أرضية اندماج التكوينات الجديدة بشكل سلمي في مسلسل سياسي عادل. كما أن تزايد عدد الأحزاب يمكنه في مرحلة ثانية، أن يقود إلى خلق تكاملات تفتح الطريق لتأسيس مشهد سياسي مستقر. لكن الوضعية ستتعقد لو انضافت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من جهة والدستورية من جهة أخرى إلى حالة الخلط وستؤدي إلى نسف المسلسل السياسي. ويقول البعض إن البلاد لن تكون مستعدة في 2002 لإجراء انتخابات ديمقراطية كما يستحقها البلد، مستدلين بهذا السبب أو ذاك. لكن من أجل منح هذا الاحتمال مصداقيته، يجب هنا كذلك، أن ينخرط الجميع ويعمل على فتح نقاش واسع يساهم فيه كل المعنيين وتطرح فيه جميع القضايا العالقة. ويمكن أن تشرك في هذه القضايا جميع الإجراءات التشريعية والتدابير الضرورية لضمان سلامة المسلسل الانتخابي نفسه وجميع الإصلاحات الدستورية التي تفرض ذاتها إذا كنا نريد تفادي مثل هذه الحالات في المستقبل. أما أن يؤجل الاقتراع من أجل انتخابات حرة ونزيهة وفاعلة، فذلك أمر يمكن الدفاع عنه، لكن أن نتخلف عن هذا الموعد من أجل تمديد فترة الانتظارية فقط، فذلك أمر تافه وتأخير للديمقراطية. ولكن بالرغم من ذلك يجب الاعتراف بأننا قطعنا أشواطا مهمة على درب الديمقراطية خلال عامين من الحكم الجديد. إذ أن الخطوات الملموسة التي أنجزت في مجال حقوق الإنسان والتغييرات المهمة على مستوى المسؤوليات الكبرى والمجهودات التي تبذلها الحكومة في سبيل تفعيل القرارات وضمان مصداقيتها، ثم اختفاء شعور الخوف من البلاد كلها عوامل تساهم في خلق أجواء أحسن. والحقيقة أن فترة المحفزات الجديدة هذه تلغي الأسباب التي تمنعنا من العمل بغية جعل سياستنا أكثر مصداقية، وكفيلة بأن تفي بمسلسل التغيير وتعمقه، ويجب أن لا يستبدل الخوف من الدولة بالتخوف من النقاش.

إن الوقت قد حان ربما لبلورة أكبر عدد ممكن من هذه الظروف الإيجابية في إطار شكل من أشكال المؤتمرات الوطنية بحيث يمكن للقاء من هذا القبيل، تبادر إلى تنظيمه الحكومة أو أي منظمة غير حكومية مستقلة، أن يقود القوى الحية في بلادنا إلى التفكير في القضايا العاجلة التي تواجهنا، باعتبار أن هذه القضايا باتت تفرض نفسها بإلحاح، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات، وأنا على يقين من أن كل مواطن سيهب لمتابعة هذا النقاش وأنه سيجد فيه الإشكالات التي تؤرق باله.

لقد بات من الواجب، كما يتضح، أن تتجدد مؤسساتنا بتعاون مع السكان المتحمسين، من أجل أن تتفرغ بسرعة وبحماس لتحمل مسؤولية إعادة بناء مسلسل سياسي جديد. فالمغاربة يريدون هذا المسلسل الجديد، ويحتاجون إليه، بل يصرون عليه، لأنهم كانوا يعقدون آمالا كبيرة على أن يروا بوادر هذا المسلسل منذ مدة، فلا يمكن، إذن، أن نطلب منهم تجرع احباطاتهم إلى الأبد.

ويجب أن يدرك جميع المسؤولين السياسيين في البلاد، سواء على المستوى التطبيقي أو التنظيري، أن مرحلة الانتقال الراهنة هي مرحلة أزمة، أي أنها لحظة تاريخية تحمل فيها الإمكانات والفرص المتاحة جانبا من الخطر والمجازفة، و ليس لنا إلا قليل من الوقت لنقرر ما إذا كنا نريد حل التوترات بالشكل الخلاق أو بالشكل الهدام، وما إذا كنا نريد استغلال الفرص والاستفادة منها أو الاستسلام للأخطار. وإن الوضعية السياسية الراهنة المطبوعة بالانتظار الذي عشناه لفترة من الزمن لاتزيد المشاكل القديمة التي

نعرفها جيدا إلا استفحالا. فمن عاجل الفعل إذن أن نتسلح بالشجاعة اللازمة ونهيئ المكان المناسب لمناقشة هذه المشاكل أمام الجميع وأن نتبث أسس عهد جديد للمغرب.

■ ترجمة: سعيد الشطبي
"الأحداث المغربية"
عن "لوموند" ع 17548
الصادر يوم الأربعاء
27 يونيو 2001